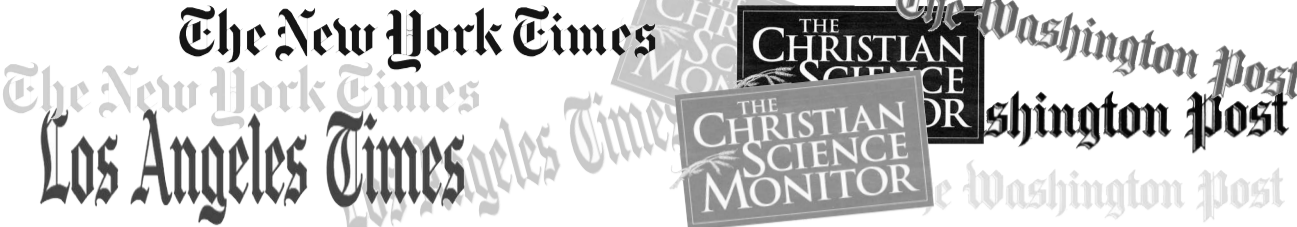


تمثل متابعة ما يكتبه كبار المعلقين والصحافيين والمراسلين في الولايات المتحدة نافذة مهمة لمعرفة اتجاهات الرأي العام هناك وعلى نحو خاص لفهم المنطق الذي يتم فيه تفسير الأحداث الرئيسية في العالم ومن هذا المنطلق تنشر «النهار» في هذه الصفحة مختارات مترجمة من أهم المقالات والتحليلات السياسية المنشورة في كبرى الصحف الأميركية حول المستجدات العالمية وخصوصا ما يتعلق منها بمنطقة الشرق الأوسط بالتعاون مع **المركز العربي الأمريكي للترجمة والأبحاث والإعلام «أكت»** وهو أول مركز دراسات وأبحاث عربي أمريكي مستقل. تأسس في العاصمة الأميركية واشنطن عام 2003 ويعني برصد الداخ الأمريكي ومتابعة ودراسة والعلاقات الأميركية مع العالمين العربي والإسلامي وتحليل السياسات الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط.



تسليح «الثوار» ليس السبيل الوحيد لمساعدة سورية

التهديد الضمني بتنفيذ جهود الإغاثة هذه دون دعم من الأمم المتحدة من منطلق أن الحكومة السورية فقدت سيادتها على تلك المناطق سيكون أكثر صداقية من التهديدات بالعمل العسكري. وأوضح الكاتب أن معارضي هذه الاستراتيجية يخشون من أن يتسبب تقديم المساعدات مباشرة عبر الحدود في فتح الطريق أمام التدخل العسكري أو في تقويض المعايير القانونية الدولية التي تحافظ على حياد جهود الإغاثة الإنسانية. حيث تعتقد المنظمات الإنسانية أن المعارضة السورية تفتقر في الوقت الراهن إلى القدرة على التعامل مع أو تقديم المساعدات بشكل فعال، في حين تخشى الجماعات العاملة على الأرض من أن هذا المسعى قد يهدد قنوات المساعدات القائمة بالفعل. فقد تقع المساعدات في أيدي أطراف الحرب المحليين ويستخدمونها كأداة في معارك سياسية داخل المعارضة، كما قد تجعل عمال الإغاثة أهدافاً عسكرية. ولكن خلافاً للخيارات العسكرية، فإن مكاسب هذه الاستراتيجية تفوق التكاليف المتكبدة. حيث أن المساعدات التي تسمح بها الحكومة السورية حالياً تخدم سكان المناطق الواقعة تحت هيمنتها في المقام الأول، وتترك أعداداً هائلة من سكان المناطق المحررة في حاجة ماسة للمساعدة.

وفيما يتعلق بالحرب، يرى الكاتب أن تسليح الثوار ليس المسار الأفضل لكي تؤثر الولايات المتحدة على مسار الصراع، وإنما هو تنسيق المساعدات العسكرية التي تتدفق على سورية بالفعل. فبينما تُؤجّه المساعدات الإنسانية من خلال المنظمات غير الحكومية التي تعمل بموافقة من الحكومة السورية، تتدفق المساعدات العسكرية للثوار عبر دول الخليج والحكومات الإقليمية والمواطنين العاديين. وهذا يخلق وضعاً سياسياً ذا تداعيات خطيرة للغاية، مثل التشجيع على تقسيم المعارضة وتعميق الانقسامات السياسية والجغرافية وحث المقاتلين على الهضي قدماً في الحرب. واختتم الكاتب المقال بالإشارة إلى أن الأوان قد فات على تجنب انتقال سياسي مضطرب في سورية، ولكن مع ذلك ينبغي بذل جهود فائقة لضمان المسارعة باستعادة النظام والسيطرة فور سقوط الأسد.

تعزير نفوذ واشنطن داخل سورية. وعلى الرغم من الدور الحيوي الذي تقوم به المنظمات الإنسانية التقليدية، ينبغي أن يوجه جزءاً كبيراً من المساعدات من خلال ائتلاف المعارضة السورية، وذلك في سبيل تعزيز قوات المعارضة ضد الرئيس بشار الأسد ومنافسيتهم الإسلاميين على حد سواء. وأشار الكاتب إلى أن هناك احتمال قوي بأن يوافق مجلس الأمن على تمرير هذا القرار الجديد، وذلك لأنه سيكون من الصعب على روسيا استخدام حق النقض نظراً لاعتراض موسكو مؤخراً بخطورة الوضع الإنساني ولقبولها بفكرة التفاوض مع المعارضة. وقد تساهم أيضاً النداءات الصادرة من داخل الأمم المتحدة لتوثيق حجم معاناة السوريين في تمرير القرار. كما أن

الثوار. إذ ينبغي على واشنطن الضغط من أجل استصدار قرار جديد من مجلس الأمن يسمح للأمم المتحدة بإرسال المساعدات إلى شمال سورية عن طريق الحدود التركية، وإذا باءت هذه المحاولة بالفشل ينبغي أن تشجع واشنطن في تصعيد المساعدات. ولن تقود هذه الخطوة إلى تقديم المساعدة لعدد أكبر من السوريين المحتاجين فحسب، ولكنها أيضاً قد تغير المشهد الاستراتيجي في سورية. ولا ينبغي أن تحاول الولايات المتحدة الامتناع عن ربط مسعى تقديم المساعدات عبر الحدود التركية باستراتيجية سياسية تهدف لتعزيز المعارضة السورية. حيث أن المساعدات الإنسانية الأميركية لم تحقق حتى الآن سوى تقدم صغير في تعزيز أهدافها الاستراتيجية أو في

كتب مارك لينش مقالاً نشرته مجلة «فورين بوليسي» تحت عنوان «تسليح الثوار ليس السبيل الوحيد لمساعدة سورية»، استهله قائلاً أن الصراع السوري خلال العام الماضي، فقد كانت معظم القرارات السياسية الرئيسية التي اتخذتها الولايات المتحدة العام الماضي صائبة، مثل الامتناع عن التدخل عسكرياً ومعارضة تسليح الثوار والحث على الوصول إلى حل سياسي، ولكن هذا لم يمنع بعض المسؤولين من التساؤل حول بدائل هذه القرارات.

وقال الكاتب انه يتفق مع أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي الذين ينادون بإرسال مساعدات مباشرة إلى المناطق التي يهيمن عليها

لبنان على شفا كارثة جديدة مع تزايد أعداد اللاجئين

وفي البداية، تُوجّه معظم اللاجئين الذين ينتمون إلى طائفة السنة - إلى المناطق السنة الموالية. ولكن بعد أن امتلأت تلك المناطق وتزايد شعور فاطنيتها بالاستياء، انتقل السوريون إلى مناطق أخرى متعددة من القرى الجبلية التي يسكنها المسيحيون إلى معازل المسلمين الشيعة الموالين لحكومة الرئيس السوري بشار الأسد. وأشار التقرير إلى أن السوريين الفارين من عمليات القتل الطائفي المتصاعدة وضعوا مخاوفهم بجوار مخاوف ذلك البلد الذي ما زال يعاني من آثار الحرب الأهلية الطائفية، حيث إن يفرضون اختباراً وكذلك يعتمدون على التوازن المرن الذي نشأ في لبنان منذ انتهاء الحرب قبل 22 عاماً.

حيث إنها لجأت في الغالب إلى تجاهل المشكلة والبقاء المسؤولة على عاتق زعماء المجتمعات المحلية، وذلك نتيجة لانقسامها العميق حول الصراع السوري ولخشيتها من تكرار أزمة اللاجئين التي وقعت قبل ثلاثة عقود تقريباً. وتمكّن لبنان حتى الآن من الحفاظ على التوازن الدقيق الذي يقوم عليه، ولكن هناك شعور متزايد بالتهديد. حيث تصاعد التوترات الطائفية بصورة مستمرة؛ ووقعت اشتباكات بين الثوار السوريين الفارين إلى القرى الحدودية وجنود لبنانيين؛ كما أسفر رد فعل الحكومة الضعيف عن تأخر المساعدات الدولية بينما يوشك صبر وأموال المتطوعين المحليين على النفاد.

أعدت أن بارنارد تقريراً نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» تحت عنوان «لبنان على شفا كارثة جديدة مع تزايد أعداد اللاجئين»، أوردت فيه أن موجة الحرب الأهلية المتصاعدة في بلدهم قد تسنلت بهدوء إلى لبنان. حيث تشير أحصاءات الأمم المتحدة إلى وجود أكثر من 305 ألف لاجئ سوري في لبنان، ولكن المسؤولين المحليين وعمال الإغاثة يقولون إن العدد الحقيقي يصل إلى 400 ألف لاجئ في هذا البلد الصغير ذي الأربعة ملايين نسمة. ومن جانبها، تترك الحكومة اللبنانية اللاجئين السوريين الذين يتوافدون على أراضيها لتدبير شؤونهم بأنفسهم.

التحركات الماكرة لإيران

كتب كل من مايكل ماكوفسكي وبلانز ميرزغال، مديرا مشروع السياسة الخارجية في مركز السياسات الحزبية، مقالاً نشرته مجلة «ويكلي ستاندر» تحت عنوان «التحركات الماكرة لإيران»، أشارا في مستهله إلى حاجة الولايات المتحدة إلى فهم الاستراتيجية التي تستخدمها إيران في التفاوض مع بدء جولة جديدة من المحادثات الدولية حول برنامجها النووي. حيث سارت إيران في الفترة الأخيرة على نهج استراتيجي متناقض انتقلت فيه بين تخفيض وتصعيد وتيرة برنامجها النووي، ولكنها تسعى الآن بدهاء بعد أن كسبت بعض الوقت إلى التهرب من الضغوط الدولية والأسراع نحو امتلاك قدرات الأسلحة النووية. فقد أعلنت إيران في 12 فبراير أنها قامت بتحويل جزء من مخزون اليورانيوم المخصب بدرجة نقاء 20 في المئة إلى وقود لتشغيل مفاعل الأبحاث، وهو ما أكدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاحقاً. وأشارت هذه الخطوة، وهي الثالثة من نوعها خلال العام الماضي، إلى أن إيران تحاول تخفيض وتيرة البرنامج النووي. حيث أفادت الوكالة الذرية في مايو ونوفمبر الماضي بأن إيران استخدمت جزءاً من اليورانيوم المخصب لتصنيع وقود المفاعل.

وأوضح الكاتبان أن إيران كانت لتتجاوز الخط الأحمر لتصنيع القنبلة النووية الحد الأدنى من اليورانيوم المخصب اللازم لإنتاج سلاح نووي - في نوفمبر الماضي. ولكن من خلال تحويل جزء من اليورانيوم المخصب إلى وقود نووي، أرجأت إيران هذا الموعد المتوقع لإمتلاك قدرات الأسلحة النووية إلى شهر مايو القادم، مما أكسبها حوالي 7 أشهر للمماطلة. ويتماشى هذا الإطار الزمني مع الخط الأحمر الذي وضعه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو العام الماضي للتهديد ضمناً بالهجوم على العمل العسكري قبل أن تمتلك إيران اليورانيوم اللازم لصنع القنبلة. ووفقاً لتقرير آخر صدر عن الوكالة الذرية، قامت إيران مجدداً بتحويل 10 كيلوغرام من اليورانيوم، ولذا فمن المعقد أنها ستصل إلى ذلك الخط الأحمر في يونيو القادم -مما يعني أنها كسبت شهراً آخر قبل الهجوم الإسرائيلي. ومع ذلك، أعلنت إيران يوم 13 فبراير أنها بدأت في تركيب



لماذا اشترت الإمارات طائرات بدون طيار؟!

أعد دبليو جاي هليغن تقريراً نشرته صحيفة «الوس أنجلوس تايمز» تحت عنوان «الإمارات تشتري طائرات بدون طيار»، أشار فيه إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تقرب من إبرام عقد شراء طائرات بدون ريان من الولايات المتحدة الأميركية من طراز «بريداتور». وإذا تم إبرام تلك الصفقة فستمتصع الإمارات العربية بذلك أول دولة خارج حلف شمال الأطلسي تحصل على مثل تلك الطائرات.

وأشار التقرير إلى أن تلك الصفقة أثارته الفللق بين دعاة الحد من التسليح في المنطقة. هذا ولم يتم الإعلان عن عدد تلك الطائرات بدون ريان التي ستشترتها دولة الإمارات العربية المتحدة من شركة «جنرال أوتوميكس» في صفقة تصل قيمتها إلى 197 مليون دولار. وفيما يتعلق بالأصوات

نشرت صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» تقريراً أعدته كريستين تشيك تحت عنوان «هل يسعى الإخوان المسلمون لقتل منظمات المجتمع المدني؟»، استهلته متسائلة عما إذا كانت جماعة الإخوان المسلمين تسعى لقتل منظمات المجتمع المدني، مشيرة إلى أن قانون الجمعيات الأهلية المقدم من وزير التنمية المحلية المنتمي لحزب الحرية والعدالة يقيد بشدة حقوق تلك المنظمات. ونقل التقرير عن نشطاء حقوقيين قولهم إن هذا القانون قد يشل حركة المجتمع المدني في مصر، فضلاً عن أنه علامة على انتقال الإخوان المسلمون تجاه تبني الطرق التي كان يتبعها الرئيس السابق حسني مبارك. كما أشار التقرير إلى أن مسودة القانون من المرجح أن يتم مراجعتها قبل أن ترسل إلى الجهة التشريعية (مجلس الشورى) للموافقة عليها، إلا أن قادة منظمات المجتمع المدني وكثير من النشطاء أكدوا أن المسودة تُظهر

هل يسعى «الإخوان» إلى قتل «المجتمع المدني»؟

أن حزب الحرية والعدالة يتبنى نفس فلسفة مبارك. حيث كانت الحكومة في عهده ترى أن الجماعات المستقلة تشكل تهديداً، وفي ضوء ذلك سعت إلى التشديد على نشاطاتها وتمويلاتها. وكان حزب الحرية والعدالة قد قدم العام الماضي، قبل أن يُنتخب رئيسه د. محمد مرسي رئيساً لمصر، اقتراحاً بقانون للجمعيات الأهلية، لاقى ترحيباً حاراً من المنظمات الحقوقية. إلا أن محمد على بشر، وزير التنمية المحلية المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين، قدم الأسبوع الماضي مقترحاً أكثر تشدداً يذكركم بالمشروع الذي قدمه أحد الوزراء السابقين في حكومات عهد مبارك. إذ يتيح القانون الجديد للحكومة التدخل في طريقة عمل وتنظيم تلك المنظمات، وسيفرض قيوداً مشددة على التمويل الخارجي للمنظمات غير الحكومية، وسيسمح للمرة الأولى في التاريخ للسلطات الأمنية المصرية أن تراقب منظمات المجتمع المدني بقوة القانون.

نتانياهو «يشترى» غضب الفلسطينيين بأموال الضرائب المجمدة

لنجاح مسعى الاعتراف بفلسطين كدولة غير عضو في الأمم المتحدة خلال شهر نوفمبر الماضي. وأشار التقرير إلى أن التورات المضاعفة في الضفة الغربية تاتي قبل أسابيع معدودة من زيارة الرئيس الأميركي باراك أوباما المقررة إلى المنطقة. وفي خضم الجمود الذي يعترض جهود السلام والمصاعب الاقتصادية التي تُورق السلطة الفلسطينية وتمنعها عن دفع رواتب ما يزيد عن 150 ألف موظف. أوضح التقرير أنه بعد أيام من المواجهات التي نشبت بين منات المتظاهرين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس، هدد مقتل جرادات بإشعال احتجاجات واسعة النطاق

الأولية لم تحدد سبب الوفاة على الرغم من أنها لم تدعم المزاعم الإسرائيلية السابقة التي أفادت بأن السجين توفي جراء السكتة القلبية. وبينما أثارَت وسائل الإعلام الإسرائيلية المخاوف جراء اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة، أوفد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو مبعوثاً إلى السلطة الفلسطينية لمطالبتها باستعادة الهدوء، في حين أمر حكومته بالإفراج عن أموال الضرائب المجمدة التي جمعت الشهر الماضي نيابة عن الفلسطينيين. حيث كانت إسرائيل قد أوقفت عائدات الضرائب الفلسطينية، التي تشكل ثلثي الإيرادات المحلية للسلطة الفلسطينية، استجابة

أعدت جويل غرينبيرغ تقريراً نشرته صحيفة «واشنطن بوست» تحت عنوان «إسرائيل ترفع حالة التاهب عقب مقتل سجين فلسطيني»، قالت فيه إن مقتل السجين الفلسطيني، عرفات جرادات، أثناء التحقيقات الإسرائيلية بعد أسبوع من المظاهرات التي اندلعت للمطالبة بإطلاق سراح أربعة سجناء فلسطينيين مضربين عن الطعام قد أثار خلافات جديدة الأحد وصعد حالة القلق في إسرائيل إزاء انتشار موجة اضطرابات الضفة الغربية. حيث أعلنت السلطة الفلسطينية أن نتائج عملية التشريع التي أجرتها الحكومة الإسرائيلية أظهرت تعرض السجين لتعذيب شديد، في حين قالت وزارة الصحة الإسرائيلية إن النتائج

أعدت جويل غرينبيرغ تقريراً نشرته صحيفة «واشنطن بوست» تحت عنوان «إسرائيل ترفع حالة التاهب عقب مقتل سجين فلسطيني»، قالت فيه إن مقتل السجين الفلسطيني، عرفات جرادات، أثناء التحقيقات الإسرائيلية بعد أسبوع من المظاهرات التي اندلعت للمطالبة بإطلاق سراح أربعة سجناء فلسطينيين مضربين عن الطعام قد أثار خلافات جديدة الأحد وصعد حالة القلق في إسرائيل إزاء انتشار موجة اضطرابات الضفة الغربية. حيث أعلنت السلطة الفلسطينية أن نتائج عملية التشريع التي أجرتها الحكومة الإسرائيلية أظهرت تعرض السجين لتعذيب شديد، في حين قالت وزارة الصحة الإسرائيلية إن النتائج